



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

متن آداب البحث

المؤلف

محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي

ملاحظات

وقف هذا الكتاب العمدة الفاضل الشيخ الإنبائي بن الحاج محمد الإنبائي على طلبة العلم  
وقفًا صحيحًا شرعيًا لا يباع ولا يشتري سنة ١٣٨٠ هـ

مقداد ابن النجم المسمي شدي

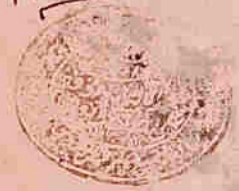
٤٠٨

٤٠٨

٤٠٨

٤١٧٧٨

وقف وحسن وسبل هذا الكتاب بمقداد النجم المفاضل شيخ  
الانباي ابن الحاج محمد الاسدي بن المسمي المرحوم حيا  
الانباي علي طلبة العلم وقفا صحيحا شربا لا باع ولا بوجه  
ولا برهن وشرط انفس النظر مدة حياته ثم من بعده للاطلاع  
من ذرية الاعلم منهم ثم لو جيل شهورا باعلم والصلاح  
من بعده ما سمعنا انما انتم على الدين بيد لو نزل  
الله سبحانه وتعالى ذلك خامس شوال ١٢٨٠



٤٠٨

٤٠٨

٤٠٨

٤١٧٧٨

اش  
نا  
ي  
لا  
ده  
عل  
ون

١٢٨٠

٤٠٨

٤٠٨





بالاجابة واما قلت ان كل واحد من الفسيفي بطلانه لو كان فعله زائلا يلزم  
احد الامر من المتخوفين وهو كما يكون الازله حادثا او يكون القى بلا اختيار موجبا  
بالذات لانه لا يخرج من ان يكون له وجوده وادارة في ذلك الضم او لم يكن فان كان  
يلزم حدوث فعله وان لم يكن لزم موجبا بالذات لا فاعلا بالاجابة  
واما لاذا لم يكن فعله جازية في الازل فتكون متمقا ثم صارت كما في تلك الغلاب الشئ  
من الاستيعاب الذي لا الامكان الذي هف وجوابه ان يقال ما كرم ثم وان دل على  
ذلك لكن هذا ما ينبغي واذك لانه لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم  
ان يكون الواجب معلولا او جازي العدم وكل من ساطع واما ما قلنا ان ذلك لانه لو كان  
موجبا فلما يدور ان يكون معلولا او اجزا مع فلا يبرهن ان يكون معلولا لاول  
جائز العدم او لم يكن فان لم يكن يلزم ان يكون واجبا يلزم ان يكون معلولا لوجوده وان  
كان جائز العدم وكما كان المعقول جازي العدم كانت غلته لوجوده ايضا كذلك  
لان المعقول لا يلزم له وجوده عدمه الا يلزم وجوب جواز عدمه المعلوم فليعلم ان  
يكون الواجب جازي العدم بنفس تنبيه شبه ان يكون المعانيضة  
في المعقولات كالنقص للدليل المسئلة ان الشئ من العلم بظلال  
قال الشافعي في الاب كلك الجبار كلك البانفة على النسخ خلافه لا يخرج  
بطله لان فيه اهداه للبين من جهة ما قبله الاجزاء وخذله الاجزاء كما كان  
يلزم المطلوب واما قلت ان احدى الولايتين ثابتة لانه لا يخرج من ان يكون شمول  
الولاية للوقتين غلته لاحد السمولين مطلقا الى السمول وجود الولاية وشمول  
عدمه او لم يكن واما ما قلنا يلزم احد الولايتين اما ان كان غلته لانه لا يخرج  
الولاية سواء كان تحققه او لم يكن يلزم احدى الولايتين وان لم يكن غلته كما ذلك  
لان غلته ليست مدارا لتعريف شمول العدم وجوده ووجوده في نفس الامر  
لان لو ثبت شمول الولاية او الافران بين الولايتين ثبت نقص شمول العدم  
سواء كانت غلته تحققه او لم يكن واما ان لم يكن مدارا لتعريف شمول يلزم نقص شمول  
العدم لان العلة اذا كانت ثابتة كان نقص شمول العدم ثابتا في نفسه واما  
كلمات العلية مدارا لوجوده او عدمه هف واذ ثبت نقص شمول العدم

فاما ان يصدر شمول الولاية او الافران واما ما قلنا يلزم احدى الولايتين  
وهو المطلوب فان قيل قلنا ان العلية ليست مدارا لتعريف العدم  
لكن لم قلت انها كذلك على تقدير عدم غلته شمول الولاية لوجوده ان يكون  
ذلك التعدير محال او يلزم جاز ان يتغير ثم محال لوجود  
هذا المنع لا يضرنا لاننا قلنا ان ذلك التعدير  
ثابتا في نفس الامر بغيره كما قلنا  
وان لم يكن بغيره  
وغيره يخص  
المعنى

